إحاطة إعلامية للمتحدثة باسم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، رافينا شامداساني، تشير فيها إلى أن القوات الإسرائيلية تواصل إصدار "أوامر إخلاء"، وهي في حقيقتها أوامر تهجير قسري، ما يدفع الفلسطينيين في غزة إلى الانتقال نحو مناطق تضيق باستمرار*

جنيف، 2025/4/11

أدى إصدار القوات الإسرائيلية بشكل متصاعد "لأوامر الإخلاء" – وهي في الواقع أوامر تهجير – إلى نقل فلسطينيين في غزة قسراً نحو مساحات تزداد تقلّصاً، حيث تُتاح لهم بالكاد، أو تنعدم نهائياً، فرصة الوصول إلى الخدمات المنقذة للحياة، بما فيها المياه والغذاء والمأوى، وحيث لا يزالون يتعرضون للاعتداءات.

فمنذ 18 آذار/مارس، أصدرت إسرائيل 21 "أمر إخلاء". وفي 31 آذار/مارس، أصدر الجيش الإسرائيلي أمراً يغطي جميع أنحاء رفح تقريباً، وهي المحافظة الواقعة في أقصى الجنوب، وأعقب ذلك عملية برية واسعة النطاق في المنطقة. وتفيد التقارير بأنّ عشرات الآلاف من الفلسطينيين محاصرون أصلاً في رفح، بما في ذلك منطقة تل السلطان، من دون أي وسيلة للخروج منها أو الحصول على المساعدات الإنسانية.

وفيما يمكن لإسرائيل، بصفتها سلطة قائمة بالاحتلال، أن تأمر بشكل قانوني بإخلاء المدنيين مؤقتاً من مناطق معينة وفق شروط صارمة، تثير طبيعة أوامر الإخلاء ونطاقُها مخاوف جدية من أن إسرائيل تعتزم إخلاء السكان المدنيين من هذه المناطق بشكل دائم بهدف إنشاء "منطقة عازلة". إن تهجير السكان المدنيين بشكل دائم داخل الأرض المحتلة يرقى إلى مستوى الترحيل القسري، وهو انتهاك جسيم لاتفاقية جنيف الرابعة وجريمة ضد الإنسانية بموجب نظام روما الأساسي.

وفي موازاة ذلك، تتواصل الغارات العسكرية الإسرائيلية على جميع أنحاء قطاع غزة، ولا تترك أي بقعة فيه آمنةً. ففي الفترة الممتدّة بين 18 آذار/مارس و9 نيسان/أبريل 2025، أصابت 224 غارة إسرائيلية تقريباً مبانيَ سكنيةً وخياماً للنازحين. وقد تحققت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من معلومات تتعلّق بنحو 36 غارة، مفادها أنّ الضحايا الموثّقين حتى اللحظة هم من النساء والأطفال حصراً. كما أنّ نسبة كبيرة من القتلى هم عامةً من الأطفال والنساء، وفقاً للمعلومات التي وثّقتها المفوضية السامية. وتفيد تقارير أيضاً بأن الغارة الأخيرة على مبنى سكني لعائلة أبو عيسى في دير البلح في 6 نيسان/أبريل، أدت إلى مقتل فتاة وأربع

---

* **المصدر:** مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
https://www.ohchr.org/ar/press-briefing-notes/2025/04/gaza-increasing-israeli-evacuation-orders-lead-forcible-transfer

نساء وطفل يبلغ من العمر أربع سنوات. وعلى الرغم من الأوامر العسكرية الإسرائيلية التي تفرض على المدنيين الانتقال إلى منطقة المواصي في خان يونس، استمرّت الغارات باستهداف خيام النازحين في تلك المنطقة – إذ وثّقت المفوضية السامية ما لا يقل عن 23 حادثة من هذا النوع منذ 18 آذار/مارس.

كما أن استهداف الصحافيين الفلسطينيين وقتلهم يؤدّي إلى تصاعد هذا الاتجاه المثير للقلق. فخلال ليل 6–7 نيسان/أبريل، أصابت غارة جوية إسرائيلية خيمة منصوبة أمام مجمع ناصر الطبي في خان يونس، وكان من المعروف أن عدداً من الصحافيين يقيمون فيها. وأفادت التقارير بأنّ الغارة جاءت من دون سابق إنذار، ما أسفر عن مقتل صحافي ومساعد لوكالة إعلامية، وإصابة تسعة صحافيين آخرين، أحدهم توفي لاحقاً متأثراً بجروحه. وزعم الجيش الإسرائيلي في وقت لاحق أن أحد المصابين هو عنصر في حركة حماس، لكن لم يتضح بعد ما إذا كان قد تمّ تحديد هويّة هذا الشخص واستهدافه كعنصر في الجناح المسلح لحركة حماس، أو غير ذلك. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، قُتل أكثر من 209 صحافيين في غزة، فيما تواصل إسرائيل منع وسائل الإعلام الدولية من الوصول إلى القطاع.

وتثير هذه الهجمات وغيرها تساؤلات جدية بشأن امتثال القوات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني، لا سيما مبادئ التمييز والتناسب والاحتياطات في الهجوم. فتعمد توجيه الهجمات ضد المدنيين الذين لا يشاركون بشكل مباشر في الأعمال العدائية يشكل جريمة حرب.

كما يؤدّي إغلاق إسرائيل للمعابر إلى قطاع غزة لستّة أسابيع متواصلة حتّى اليوم، إلى تفاقم الأوضاع البائسة أصلاً التي يعيش في ظلّها المدنيون الفلسطينيون، ما يمنع دخول المواد الغذائية ومياه الشرب المأمونة والأدوية وغيرها من المساعدات أو الإمدادات الأساسية. وقد أدلى مسؤولون إسرائيليون بتصريحات تشير إلى أن دخول المساعدات الإنسانية مرتبط بشكل مباشر بالإفراج عن الرهائن، ما يثير مخاوف جدية بشأن عقاب السكان المدنيين جماعياً واستخدام تجويعهم كأسلوب من أساليب الحرب، وكلاهما يشكلان جريمتين بموجب القانون الدولي.

في ضوء الأثر التراكمي لسلوك القوات الإسرائيلية في غزة، تعرب المفوضية السامية عن قلقها البالغ من أن إسرائيل تفرض على ما يبدو على الفلسطينيين في غزة ظروف حياة تتعارض بشكل متزايد مع استمرار وجودهم كمجموعة في غزة.

احتجاجات الفلسطينيين ضد حماس، وهي احتجاجات محمية بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بالحق في التجمع والتعبير عن الرأي، تم قمعها بالقوة مع فرض عقوبات قاسية ضد عدد من الأفراد.

إن يأس الفلسطينيين، الذين يتعرضون لهجوم من الخارج بالإضافة إلى هذا الضغط في الداخل، لا يعرف حدوداً.

وقد أكد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك، بما في ذلك أمام مجلس الأمن الدولي الأسبوع الماضي، على أن الأشهر الثمانية عشر الماضية العنيفة والدموية

بيّنت جلياً أنّه ما مِن مسار عسكري للخروج من هذه الأزمة. السبيل الوحيد للمضي قدماً هو التوصل إلى تسوية سياسية قائمة على أساس دولتين تعيشان جنباً إلى جنب، في مساواة كاملة في الكرامة والحقوق، وبما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويجب إطلاق سراح جميع الرهائن فوراً ومن دون أي قيد أو شرط. كما يجب إطلاق سراح جميع المعتقلين تعسفاً.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/